- سرشناسه: فاضل لنکرانی، محمدجواد، ۱۳٤۱ ـ
- عنوان و نام پدیدآور: الخطابات القانونیة؛ رؤیة مبتکرة عند الامام الخمینی‌ﷺ دراسة تحلیلیة نقدیة؛ تقریرا وتحقیقا لابحاث آیة الله محمدجواد الفاضل اللنکرانی حفظه الله / تألیف: حمید ستوده.
- مشخصات نشر: قم: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام ۱۳۹۲.
- مشخصات ظاهری: ۲۱٦ ص.
- شابک: ٦ ـ ٦٦ ـ ٥٦٩٤ ـ٦٠٠ ـ ۹۷۸
- وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
- موضوع: خمینی، روح‌الله، ۱۲۷۹ ـ ۱۳٦۸، نظریه درباره خطابات قانونی (فقه)
- موضوع: خمینی، روح‌الله، ۱۲۷۹ ـ ۱۳٦۸، نظریه درباره اصول فقه شیعه ـ نظریه خطابات قانونی
- موضوع: اصول فقه شیعه ـ قرن ۱٤
- رده‌بندی کنگره: ۱۳۹۲ ۲ف٦خ / ٦ / BP۱۹۸
- شماره کتابشناسی ملی: ۳۲۹٥٤۷٤

www.ketab.ir

انتشارات مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام

الخطابات القانونیة

تقریر و تحقیق درس‌های آیت‌الله

حاج شیخ محمدجواد فاضل لنکرانی دامت برکاته

ناشر: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام

مؤلف: حمید ستوده ○ چاپ: اسراء

قیمت: ۸۰۰۰ تومان ○ شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

نوبت چاپ: اول / ۱۳۹۲ ○ صفحه‌آرایی: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام

شابک: ٦ ـ ٦٦ ـ ٥٦٩٤ ـ٦٠٠ ـ ۹۷۸

مراکز پخش

قم، میدان معلم، مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام تلفن: ۳۷۸۳۲۳۰۳ و ۳۷۷٤۹٤۹٤

قم شعبه ۱: خیابان ارم، جنب مدرسه کرمانی‌ها، تلفن: ۳۷۷٤٤۲۷۱ و ۳۷۷٤٤۲۸۱

شعبه تهران: سه راه ضرّابخانه، پاسداران، خیابان شهید کاشی‌ها، پلاک ٦، تلفن: ۲۲۸٤۳۹٦٥

الخطابات القانونية

رؤية مبتكرة عند الإمام الخميني قدس سره
دراسة تحليلية نقدية

تقرير وتحقيق لإنجاز شيخنا الأستاذ
سماحة آية الله محمد جواد الفاضل اللنكراني دام ظله

حميد ستوده الخراساني

تحقيق ونشر مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

www.ketab.ir

الكلمة الإفتتاحية

الحمد لله الذّي أنزل الكتاب بالحقّ والميزان، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد الذي بلغ الرسالة ونادى في البشرية ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾[1] وآله الطاهرين الذّين بيّنوا المراد منها بمختلف وسائل البيان.

وبعد، فإنّ طبيعة العصر التي نعيشه لَيتطلّب منا ومن الباحثين مزيداً من الدراسات الفقهية والأصولية، التي تحيي المنهج العلمي في معالجة الموضوعات المختلفة وتلبّي حاجات الناس في معايشهم، وأنّ السبيل إلى المحافظة على هذا الدور هو تواصل أبناء الفقه الإسلامي مع ثوابت الفقه وأصوله تفهماً وبحثاً وإستنتاجاً.

وإنّ من أهمّ العلوم الشرعية وأكثرها مدعاة للتفكّر هو علم أصول الفقه، المتعلّق بمعرفة مصادر الأحكام الشرعية، لغرض التعرّف على استنباط الأحكام الشرعية، التي هي الوسيلة للسعادة الدنيوية والأخروية.

يعتبر هذا الموضوع خطوةً للبحث العلمي الذي يتعلّق بفكرة أصوليّة للفقيه

---

١ ـ سورة آل عمران: ١٩.

www.ketab.ir

والأُصولي الأقوم والحكيم النحرير قائد الثورة الإسلامية ومؤسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، الإمام الراحل الخمينيﷺ وهو: قانونية الخطابات الشرعية وعدم إنحلالها؛ وهذا المبنى من مبتكراته في طريق إغناء الحركة العلمية في الساحة الأُصولية، فيعنى هاهنا بهذا المجال قائماً على جمع الأقوال في المسألة بعد تصويرها تصويراً علمياً واضحاً، وتبيان موقعها عند الفقهاء مع تحديد مواضع الإتفاق وتحرير مواضع الخلاف فيها.

نعم، ترصّد هذه الدراسة الأصولية ما أبدع الإمام المجاهد سماحة آية الله العظمى السيّد روح الله الموسوي الخمينيﷺ في علم الأصول من قراءة حديثة ومنهج مبنائي لتمّ على ضوئها معالجة الكثير من القضايا الأصولية والفقهية، وركّزت إهتمامها ببيان نعّيها ونقدها، إضافةً إلى ما تلقّى منه وعاش في سياقه، وما لاءم مع نظريته، وما ابتكر من أبعاد وتطبيقات في مجالَي الفقه والأصول.

وبما أنّه لابدّ للدارس الكريم من أن يكون قادراً على أن يتفاعل مع النصّ فقد يقارن بينه وبين ما هو المعروف عند الأصوليين من الإنحلال في القضايا الشرعية وأدلّته، فأفردنا هذا المكتوب تحقيقاً وتدقيقاً عن كيفية الخطابات القانونية وأدرجنا فيه كلام هذا الفقيه المحقّقﷺ من كتبه المختلفة مع ما يقال حوله من كلمات أنصاره وما يلاحظ عليه، نظراً إلى إرتباطها بما نحن بصدده.

هذا مضافاً إلى ما قد بدأنا به من المقدّمة في البحوث التي تقتضيها طبيعة التمهيد فيعقّبها بيان أهمية الموضوع وعرض تاريخي له، وتعريف المفردات المرتبطة به وتبيين المبادئ في الحكم الشرعي.

وفي الأخير، جاءت الخاتمة في نتائج البحث، وبحثنا فيها عمّا نستطيع إستخلاصه من مجموعة هذه الأبحاث.

إذن، تحتوي مادة البحث على فصل تمهيدي، وثلاثة أبواب، وفصل في خاتمة المطاف.

www.ketab.ir

أمّا الفصل التمهيدي قبل الولوج في مباحث الكتاب فعقد من جانب المقرّر، لبيان الأمور العامّة من تعريف المفردات وتبيين المراحل الأصولية في الحكم الشرعي و... .

وأمّا الباب الأول فقد إشتمل على تبيين نظرية الإنحلال في القضايا الشرعية وما يلاحظ عليه.

وأمّا الباب الثاني فتبيّنت فيه نظرية السيّد الإمام الخميني‌ﷺ من عدم الإنحلال في الخطابات القانونية ومن ساق مساقه فيها، مضافاً إلى تبيان أدلّتها تحليلاً ومناقشةً وتحقيقَ القول فيها.

وأمّا الباب الثالث فتضمّن تطبيقاتها الأصولية والفقهية من منظار السيّد الإمام الخميني‌ﷺ ونجله الشهيد الفقيه الأصولي السيّد مصطفى الخميني‌ﷺ والمرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني‌ﷺ.

نسأل الله سبحانه أن ينفعنا والمؤمنين بما جاء في هذه المحاولة المتواضعة، فإنّها تلك كانت محاولتنا التي قمنا بها في شرح وتلخيص ما أفاده سماحة أستاذنا آية الله محمّد جواد الفاضل اللنكراني حفظه الله (وهو اليوم من الأعلام البارزة في المدرسة الفكرية للإمام الخميني‌ﷺ) في هذه الدراسة. وهي محاولة لا يزعم صاحبها أنّه وفاها حقّها، فإن أفلحنا فذلك ما نرجوه وإلّا فمن طبيعة الإنسان الخطأ والنسيان.

ونذكر آخراً بأنّ هذا المشروع التحقيقي قام به قسم التقريرات والتحقيقات الفقهية في مركز الأئمة الأطهار‌عليهم‌السلام بقم المقدّسة، ولا ننسى أن نتقدّم تحيّاتنا إلى مسؤول قسم التقريرات الأخ أحمد عرفاني نسب. ونودّ أن نتقدّم بالشكر الجزيل لصاحبَي الفضيلة: حجّتا الإسلام الشيخ حبيب الساعدي زيد عزّه والذي قام بإستخراج الكلمات الصعبة وترجمتها في بدء العمل، والشيخ محمّد جواد

www.ketab.ir

المحمّدي زيد عزّه والذي كان له دور مهم في تقريرات البحث عن شيخنا الأستاذ سماحة آية الله محمّد جواد الفاضل اللنكراني حفظه الله.

وفي الخاتمة نرى من الواجب علينا أن نتقدّم بالشكر والتقدير للأخ الفاضل الدكتور محمّد مهدي المقدادي دام مجده، مسؤول قسم التحقيق، والذي كان مصرّاً لإكمال هذا المشروع وللحصول على إعداد المجموعة الحاضرة، على أمل أن تحظى بإهتمام العلماء والمفكّرين في العالم الإسلامي.

«أللهمّ ألحقنا بصالح مَن مضى واجعلنا مِن صالح مَن بقي وأعنّا على صالح ما أعطيتنا»

قم، مركز الأئمة الأطهار عليهم السلام

للبحوث والدراسات التخصّصية الفقهية

حميد ستودة الخراساني

١٠/ ١٤٣٤ق

www.ketab.ir

□

فهرس المطالب

● الكلمة الإفتتاحية ٥
● الفصل التمهيدي ٩
المبحث الأوّل: أهمية الموضوع وتأريخه ١١
المبحث الثاني: تبيين المفردات ١٢
المطلب الأول: تعريف الخطاب ١٣
المطلب الثاني: تعريف الحكم الشرعي وأقسامه ١٤
الجهة الأولى: تعريف الحكم الشرعي ١٤
الجهة الثانية: تقسيمات الحكم الشرعي ١٨
النقطة الأولى: تقسيم الحكم الي تكليفي ووضعي ١٨
النقطة الثانية: تقسيم الحكم إلى واقعي وظاهري ٢١
النقطة الثالثة: تقسيم الحكم إلى أولي وثانوي ٢٢
المطلب الثالث: تعريف التكليف ٢٢
المطلب الرابع: تعريف القانون ومراحل جعله ٢٤
المطلب الخامس: تعريف الإنحلال، لغةً وإصطلاحاً ٢٨
المبحث الثالث: المبادئ الأصولية للحكم الشرعي ٣٠

www.ketab.ir

● **البـاب الأوّل** ٤٥
المبحث الأوّل: نظرية الإنحلال في القضايا الشرعية ٤٧
المطلب الأول: تقسيم القضايا وتعريفها ٤٧
المطلب الثاني: القضايا الشرعية عند المحقّق النائيني ٤٩
المطلب الثالث: رؤية الإمام الخميني قدس سره في تقسيم القضايا ٥٧
المبحث الثاني: مناقشات الإمام الخميني لرؤية الإنحلال ٦٣
المناقشة الأولى: عدم صحّة الخطاب إلى العاصي والكافر ٦٤
المناقشة الثانية: عدم الإحتياط عند الشك في القدرة ٦٦
المناقشة الثالثة: لزوم النسبية في الأحكام الوضعية ٦٨
المناقشة الرابعة: إجتماع عدة أكاذيب في خبر واحد ٧٠
المناقشة الخامسة: عدم وجوب القضاء على النائم في جميع الوقت ٧١

● **البـاب الثاني** ٧٣
تمهيد ٧٥
المبحث الأول: نظرية الخطابات القانونية من منظار الإمام الخميني قدس سره ٧٦
المطلب الأول: بيان النظرية ٧٦
المطلب الثاني: أدلة النظرية ٨٤
المطلب الثالث: ما تتضمّنه النظرية ٨٩
المطلب الرابع: الفرق بين الخطابات القانونية والقضايا الحقيقية ٩٠
المطلب الخامس: علاقة بحث تعلّق الأمر بالطبيعة والخطابات القانونية ٩١
المبحث الثاني: الخطابات القانونية عند تلامذة السيّد الإمام قدس سره ٩٥
المطلب الأوّل: الخطابات القانونية عند الفقيه الأصولي الشيخ الفاضل اللنكراني رحمه الله ٩٥
المطلب الثاني: الخطابات القانونية عند الفقيه المحقّق الشيخ السبحاني حفظه الله ٩٧
المطلب الثالث: الخطابات القانونية عند الفقيه الخبير الشيخ محمّد المؤمن حفظه الله ٩٨
المبحث الثالث: إشكاليات الخطابات القانونية ٩٩

www.ketab.ir

المطلب الأول: إيرادات المحقّقين على هذه النظرية والإجابة عنها ٩٩
المطلب الثاني: إيرادات الأستاذ حفظه الله على هذه النظرية ١١٤
المبحث الرابع: الخطابات القانونية عند السيّد مصطفى الخميني ١٢١
المبحث الخامس: كلام بعض المحقّقين في الخطابات القانونية ونقده ١٢٥

● **الباب الثالث** ١٢٩
تمهيد ١٣١
المبحث الأول: التطبيقات الأصولية للخطابات القانونية ١٣٢
الجهة الأولى: شمولية الخطابات القرانية لغير الحاضرين ١٣٢
الجهة الثانية: تصحيح الواجب المشروط قبل تحقّق شرطه وما شابه ذلك ١٤٠
الجهة الثالثة: إتحاد الطلب والإرادة ودفع الإشكال عن تكليف الكفّار ١٤٣
الجهة الرابعة: فعلية الحكمين المتزاحمين في عرض واحد ١٤٥
الجهة الخامسة: عدم إعتبار المندوحة في إجتماع الأمر والنهي ١٥٠
الجهة السادسة: تصحيح الجمع بين الحكم الواقعي والظاهري ١٥٣
الجهة السابعة: تصحيح المعني الحقيقي للرفع وعموميته ١٥٥
الجهة الثامنة: كلّية الأدلة الإمتنانية ١٥٨
الجهة التاسعة: تصحيح التمسّك بالإحتياط ١٦١
الجهة العاشرة: إجراء الأصل العقلي في نسيان الأجزاء ١٦٤
المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية للخطابات القانونية ١٦٧
المطلب الأول: الآثار العبادية ١٦٧
الجهة الأولى: حكم الصلاة في النجس مع الجهل بالحكم ١٦٧
الجهة الثانية: حكم الورود في الصلاة قبل الوقت خطأً ١٦٨
الجهة الثالثة: سقوط الأداء في فاقد الطهورين ١٦٩
الجهة الرابعة: تصحيح الطهارة المائية مع تعين التيمّم ١٧١
الجهة الخامسة: حكم الصلاة في ضيق الوقت ١٧٢

www.ketab.ir

الجهة الخامسة: حكم الصلاة مع الإخلال عن جهل ١٧٢
الجهة السادسة: حكم الصوم الآخر في النذر المعين ١٧٤
الجهة السابعة: وجوب الحجّ على الكافر ١٧٥
الجهة الثامنة: وجوب الحجّ مطلقاً عند الإستطاعة ١٧٦
الجهة التاسعة: حكم الإستغفار في الحجّ على ما يوجب الكفّاره جهلاً ١٧٨
الجهة العاشرة: صحّة النيابة لمن وجب عليه الحجّ ١٧٩
المطلب الثاني: النماذج المعاملية ١٨١
الجهة الأولى: تصحيح معاملة الصبي ١٨١
الجهة الثانية: الأجير الخاص ١٨٢
الجهة الثالثة: إعتبار القدرة في شروط العقد ١٨٣
الجهة الرابعة: جعل الخيار في المعاطات ١٨٤
الجهة الخامسة: ضمان المقبوض بالعقد الفاسد ١٨٥
الجهة السادسة: حكم تعذّر المثل في المثلي ١٨٦
الجهة السابعة: بدل الحيلولة عند تعذّر العين ١٨٧
الجهة الثامنة: وجوب الفحص عن المالك ١٨٨
الجهة التاسعة: رجوع المالك إلى جميع الأيادي مع بقاء العين ١٨٩
الجهة العاشرة: ردّ العين إلى المالك قبل الوقوع تحت يد الغارم ١٩٠

● **فصل في خاتمة المطاف** ١٩٣
نتائج البحث ١٩٥

● **فهرس مصادر التحقيق** ٢٠٥
● **فهرس المطالب** ٢١١

□

www.ketab.ir